

كلمة
السفير عبد الرحمن الصلح

في إفتتاح
الاجتماع الثامن والعشرين
لمديري المعاهد القضائية ورؤساء إدارات تأهيل الأطر القضائية
في الدول العربية

2020/10/06

الكلمة

بمناسبة إنعقاد الاجتماع الثامن والعشرين لمديري المعاهد القضائية العربية يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات التقدير والإمتنان للأخوة المشاركين الذين يؤكّدون دائماً حرصهم على تحقيق كل ما من شأنه تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك ووحدة وخير الأمة العربية.

إن الاجتماعات التي تحقّق فكرة التواصل العربي في مجال تأهيل القضاة وتدريبهم وتبادل الخبرات من خلال الإطلاع على تجارب الآخرين هو أمر هام في مجال التطوير والتحديث.

إن اجتماعات مديري المعاهد القضائية الدورية قد أثبتت وجودها على الساحة القضائية والقانونية وتجاوزت العقبات كمؤسسة فعّالة ومن أهم إنجازاتها أنها تهيء إلى إعداد قضاة على مساحة الوطن العربي بذهنية قضائية واحدة وإعطاء الحق لأهله وإحلال العدالة الناجزة.

إن اجتماعنا اليوم هو من الأنشطة التي يعمل لها المركز العربي بالتعاون مع المراجع العربية المعنية ليكون نبراساً قانونياً نعمل من أجله جميعاً.

من أهدافكم إخواني بناء القاضي الحرّ العالم المتمكّن لإحقاق العدالة كي يصبح مؤهلاً لمواجهة تحديات العصر ومستجدّاته علماً بأن العمل القضائي يحتاج إلى مرجعية قانونية متطورة وإلى رجال أكفاء يتولّون تطبيق القوانين والقيام برسالتهم على الوجه الأفضل.

إن التقدّم الذي حقّقه الدول العربية في هذا المجال وما زالت فأصبحت المعاهد القضائية مركزاً يؤمّه الكثيرون من طلال العلم والمعرفة إيماناً بأهمية العمل العربي المشترك وبهدف بناء قضاء عربي متميّز دعماً لبرامج التنمية الإقتصادية لتلحق بالركب الحضاري.

إخواني،

العدل هو أساس الملك ولا عدل بغير قضاء صالح والقاضي الصالح قوامه العلم والقيم وبقدر تأهيله على أسس صالحة بقدر ما يستقيم حكمه ويستقيم عدله.

إن التعليم في المعاهد القضائية هو سلسلة متصلة منذ بدايتها وحتى التأهيل إضافة إلى الدراسات العليا ولهذه الأسباب يجب الربط المتوازن بين هذه المراحل واستشراف المستقبل ومن ثم وضع المناهج الدراسية والأساليب التعليمية كي لا يكون هناك فجوة بين مرحلة وأخرى.

إن التواصل العربي في مجال تأهيل القضاة وتدريبهم يجب أخذه بعين الاعتبار من خلال الإطلاع على تجارب الآخرين. هذا وقد أصبحت المعاهد القضائية في وضع علمي متقدّم يؤمّمها المواطنون العرب وقضاة حملوا رسالتها.

إن العناية والرعاية للتأهيل القضائي وتخصيص الإمكانيات البشرية والفنية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في المعهد وإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت لتصبح شبكة متصلة في ما بينها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن التوصيات عن اللقاءات السابقة أعطت إنطباعاتاً عمّا وصلت إليه الجهود التضامنية وإلى بحث دور هذه المعاهد في تطوير العمل القضائي وتحديد أولويات المتأهل بكافة مراتبه.

وبهذه المناسبة أنوّه بالجهد الكبير والعطاء المتواصل الذي تبذلونه في توحيد المواقف العربية تجاه قضايانا التي تتطلب المزيد من التضامن على مختلف الأصعدة.

ختاماً أتوجّه بالشكر لكل من ساهم وأعدّ أوراق العمل ليكون إجتماعنا اليوم في أبهى صورة من التوفيق والنجاح.

وفّقكم الله وسدّد خطاكم.